

أهمية الإفصاح المالي والمحاسب وتأثيرهما على التسيير الفعال للوحدة الاقتصادية

د. سعودي بلقاسم

كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير

-جامعة المسيلة

E-mail : saoudib111@hotmail.fr

Summary

This will prevent conflicts among users and the ones who arranged it .Through our study,we faced a large number of factors that tell us of the need to guarantee the facilitating functions of authentication .

Certification in order to reassure its users .This shoud be done systematically and in a logical order to draw an effective management of the economic unity .

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى أهمية الإفصاح المالي والمحاسب للمعلومات التي يتم إعدادها من طرف الوحدة الاقتصادية، ودرجة التوافق بينها وبين الأطراف المستخدمة لتلك المعلومات، وبالتالي التحكم في عدم تماثلها. مما اقتضى ضرورة تطوير آليات تضمن صحة المعلومات التي يتم استخدامها، فتكون قابلة للتطبيق على المستوى المحلي والدولي. وتمنع حدوث تعارض بين مُعدّ المعلومات ومستخدميها؛،ومن خلال دراستنا هذه تعرضنا لجملة من العوامل تشكل في معظمها الحاجة لضمان تسهيل وظيفة شهادة التصديق من أجل طمأننة مستخدميها، والتي تتم من خلال عملية نظامية، تتضمن في تقديرنا سلسلة من الخطوات المنطقية تساعد على التسيير الفعال بالوحدة الاقتصادية

أولاً: الاطار العام ومنهجية البحث

1.1.مقدمة: في ضوء التغيير المستمر و المتسارع في المستجدات المحلية والدولية، شهد العالم في الآونة الأخيرة العديد من التطورات التي أدت إلى ظهور الوحدات الاقتصادية الضخمة، كبيرة الحجم والنمو المتزايد في حجم أعمالها وتعد أنظمتها وأهدافها، وأصبحت توصف بالتنظيمات العملاقة لممارستها للعديد من الأنشطة المتنوعة، التي تتسم بدرجة مختلفة من معدلات الربحية ودرجات المخاطرة وفرص النمو .

و ترتب على ذلك تأثيرات على شكل ومضمون التقارير المالية ، و منفعة مستخدمي المعلومات المحاسبية. حيث أصبحت التقارير المالية في مجملها، والتي تُعد على مستوى الوحدات الاقتصادية ككل غير نفعية لمستخدميها ، كما أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المجلدة للشركة؛ مثل إجمالي إيراداتها وغيره لا يفي باحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية في مساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة، مما أدى إلى افتقاد تلك المعلومات في مجملها لمحتواها الإعلامي عن طبيعة الأنشطة في القطاعات المختلفة،وا افتقادها لأهم الخصائص النوعية الواجب توافرها؛ وهي خاصية الملائمة relevance والتي تعني قدرتها على التأثير في اتخاذ القرار .

وفقدان المعلومات لقدرتها التنبؤية، حيث لا تمكن مستخدم المعلومات المالية من التنبؤ بربحية كل قطاع على حدة. و افتقاد المعلومات المحاسبية لخاصية التجانس أو الاتساق ، الأمر الذي يجعلها غير قابلة للمقارنة Comparabilité. وقد

ترتب على افتقاد المعلومات المحاسبية لأهم خصائص النوعية وعدم كفاية الإفصاح المحاسبي إلى إثارة العديد من المشكلات، وبروز تعارض المصالح بين مُعدّي ومستخدمي القوائم المالية أو التأكيد عليها، فبينما يرغب المديرون في الوحدات الاقتصادية إلى تجنب الإفصاح التفصيلي عن أنشطتها بدعوى تجنب الأضرار بمركزها التنافسي، فإن مستخدمي المعلومات المحاسبية يرغبون في الإفصاح التفصيلي الذي يفي باحتياجاتهم ويساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. وإدراكا من الفكر المحاسبي بصفة عامة، والمجامع المهنية بصفة خاصة، ومجلس معايير المحاسبة بصفة أخص بهذه المشكلة وطبيعة متغيراتها وتأثيرها المباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والذي يعتبر تأهيل عنصر الجانب المالي والمحاسبي من الضرورات الرئيسية لتحسين مستوى التسيير الفعال في كافة القطاعات الإنتاجية والاقتصادية. وضمن هذا الإطار الاستراتيجي، فإن المعلومات الملائمة والموثوق فيها تعد إحدى الدعائم الضرورية التي يحتاج إليها المستثمرون والدائنون وغيرهم لاتخاذ القرارات الرشيدة في مجالات الاستثمار والائتمان.

ولقد أدت التطورات الاقتصادية إلى ضرورة وجود درجة من التوافقية بين المعلومات المحاسبية التي تعدها الوحدات الاقتصادية في الدول المختلفة، مما اقتضى ضرورة تطوير آليات تضمن صحة المعلومات التي يتم استخدامها، فتكون قابلة للتطبيق على المستوى المحلي والدولي. وتمنع حدوث تعارض بين مُعدّ المعلومات ومستخدميها وتزيد من فاعلية التسيير بالوحدة الاقتصادية.

2.1. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في ضرورة تطوير آليات لتأمين صحة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها واستخدامها كأداة تساعد على التسيير الفعال بالوحدة الاقتصادية.

3.1. مشكلة البحث :

تحدد مشكلة البحث في طرح السؤال الجوهرى التالي:

بالرغم من الأداء المتميز والمقنن في التعامل مع المواقف لمختلف الوحدات الاقتصادية، إلا أنه تطرأ عليه اختلالات. فما هي الظروف المؤدية لذلك ؟.

وضمن هذه الاختلالات، تبرز أهمية الإفصاح المالي والمحاسبي في عدم تماثل المعلومات كقضية أساسية. وهذا البحث يطمح إلى دراسة التعارض بصفته ظاهرة تخل بالتسيير الفعال. وقد تم الانطلاق، لمعالجة هذه الإشكالية، من مجموعة من الفرضيات تمثل - في أي مجال للمعرفة - نقطة بداية لأي تفكير منظم، بغية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام للنظرية التي تحكم هذا المجال. ومن ثم، فإن إيجاد فروضٍ تكوّن عملية، ضرورية لحل مشاكل التعارض، والتوصل إلى نتائج ترضي الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات.

4.1. فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضيات التالية :

أ- إمكانية وجود التحيز في المعلومات يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح.

ب- النتائج المضللة سوف تؤدي إلى قرارات خاطئة تضر بمستخدمي هذه النتائج.

ج- عندما تكون المعلومات المأخوذة محاطة بالتعقيد والمخاطرة فإنه يترتب عنها عدم الاطمئنان لمستخدمي تلك المعلومات.

د- إمكانية التأكد من المعلومات المسجلة في الوثائق الشاملة من خصائص قابلية المعلومات المحاسبية للتحقيق.

5.1 أهداف البحث: يهدف البحث إلى دراسة التعارض في المصالح بصفته ظاهرة تخل بالتسيير الفعال للوحدة الاقتصادية.

ثانيا: تعارض المصالح ونتائج الاتصال بين مُعدّ المعلومات ومستخدميها

1.2. تعارض المصالح: عندما يتصور مستخدم المعلومات ذو الاهتمام؛ويقصد بهم طرف ثالث بمنأى عن الإدارة، أن هناك تعارضا محتملا في المصالح بينه وبين مُعدّ المعلومات في مصدرها، كما قد يكون هذا التعارض أيضا بين القائمين في

حد ذاتهم لإعداد المعلومات؛ أي إدارة الوحدة إلى إنتاج معلومات متحيزة . ففي هذه الحالة سوف يكون مهتما بإمكانية وجود التحيز في المعلومات التي يتسلمها سواء كان التحيز بقصد أم بغير قصد، ونظرا لذلك، فإن الأداء الصريح لهذه المعلومات وتصديقها، يكون مطلوبا من وجهة نظر التعارض في المصالح⁽¹⁾ .:

2.2. نتائج الاتصال: إن عملية الاتصال تحدث حينما ينقل طرف معين إلى طرف آخر معلومات أو أفكارا أو انفعالات أو غيرها، خلال استخدام الرموز التي تنقلها وسيلة معينة كالمستندات (أدلة الإثبات) وغيرها ما بين هذين الطرفين، وتعتبر عملية الاتصال عملية معقدة، ولها أوجه عديدة ويسمى الطرف الأول المرسل، والطرف الثاني هو المستقبل⁽²⁾ . أما المعلومات الموصلة فهي الرسالة، ويقوم المرسل بإعداد الرسالة التي يود توصيلها إلى المستقبل. وتعتمد فاعلية النظام على كفاية كل عنصر، ويمكن أن يتغير الاتصال أو يتوقف إذا ضعف أي عنصر فيه.

ومن بين الطرق المستخدمة لتحليل الاتصال، هو فحص كل عنصر، وبعض من العوامل المرتبطة به، من خلال الإجراءات التالية⁽³⁾ .:

* **الإجراء الأول:** مرسل المعلومات قد يكون فردا أو مجموعة لهم أفكار أو احتياجات يريدون توصيلها وزيادة منفعتها لمستخدميها ، ولكي يتم نقلها إلى مستخدميها بطريقة فعالة، يجب مقابلة خصائص الاستقلال والقدرة والجدارة والسلطة، والقبول في عملية الاتصال بنفس درجة قبولها في عملية الفحص، وهكذا يكون التقييم خاليا من التحيز. أما بالنسبة للجدارة، فهي القدرة على التفكير الواضح ومنطق السببية، بالإضافة إلى البراءة في التعبير والعرض⁽⁴⁾ .:

* **الإجراء الثاني:** ويتعلق بالمضمون؛ وهو ترجمة لغرض المرسل أو أفكاره أو احتياجاته و تفسير المحتوى والهدف منه. أي إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التوافق بين المعلومات التي تم اختيارها والمعايير المعمول بها والمتعارف عليها، والوسائل التي استخدمت في عملية المطابقة

* **الإجراء الثالث:** يرتبط بمستقبلي المعلومات ، إذ يحتل متسلمو المعلومات موقعهم الدائم في دراسات الاتصال، ويحاول المرسل أن يختار الرموز من خلال مجال معين يستطيع تفهمه المتسلمون بسهولة، ويجب أن يشكل المحتوى المرغوب فيه من أجل توافقه مع اهتماماتهم واحتياجاتهم . ويعتبر المتسلمون للمعلومات أن التقارير التي يتم إعدادها تكون أكثر العناصر أهمية في عملية الاتصال، ويجب أن يحضوا بالاهتمام من الأطراف المعنية بعملية تقييم المعلومات وإبداء الرأي فيها؛ إذ يجب عليهم مراعاة معرفة مستخدمي المعلومات واتجاهاتهم ومهاراتهم في الاتصال؛ أي مدى فهمهم لمضامين التقييم الهادف والبناء بين مختلف الأطراف بالوحدة أو خارجها.

مما يترتب عنها إنتاج معلومات اقتصادية مفيدة وكمية قابلة للفحص وملائمة لاحتياجات المستخدمين المحتملين، بإستخدام أساليب وإجراءات لقياس ووصف وتفسير البيانات الاقتصادية لمستخدميها في شكل تقارير، يمكن مقارنتها على الأقل من حيث المفهوم مع منهج الطريقة العلمية لجمع وتقييم الأدلة المطلوبة لتحديد درجة توافق المعلومات المعدة والأنظمة التي تحكمها أو كلاهما معا . ولذلك فإن عملية إنتاج معلومات مفيدة يمكن استخدامها في إعداد أحكام، وشهادة التصديق على المعلومات المعدة من طرف شخص يتميز بالحياد واستقلال في الرأي، يزيد من القيمة الاقتصادية للمعلومات التي تم إعدادها. وعلى هذا الأساس، فإن فكرة تقييم المعلومات يكون من العناصر الفعالة والهامة التي تساعد على فهم فكرة التعارض بصفته ظاهرة تخل بالتفسير الفعال للوحدة الاقتصادية والوصول إلى حلول مقبولة في الطرح والمضمون.

* **قابلية المعلومات للفحص:** قابلية الفحص، فرضية ترتبط بالضرورة بوجود مهنة المراجعة، فإذا لم تكن البيانات التي تم من خلالها إعداد القوائم المالية (أو الكشوف المالية) قابلة للفحص، فلامبرر لوجود هذه المهنة. ويستخرج فرض قابلية المعلومات المعدة للفحص من جملة من المعايير تستخدم في عملية تقييم البيانات، بالإضافة إلى وضع خطوات يسترشد بها

لإيجاد نظام للاتصال بين معد المعلومات ومستخدميها وتتمثل هذه المعايير في (5):

أ- **الملاءمة:** وتتطلب ربط المعلومات بشكل مفيد بالعمليات التي صممت لتسهيلها، أو بالنتائج المرغوب في إنتاجها. ويعتبر تحديد الاحتياجات المعروفة، أو المفترضة لمستخدمي المعلومات من الأهمية بمكان لأغراض تطبيق هذا المعيار.

ب- **إمكانية التحقيق:** إمكانية التحقيق من المعلومات المقدمة يتطلب ضرورة الوصول إلى نفس النتائج إذا استخدمت المقاييس المتشابهة. ويعتبر معيارا ذا أهمية، نظرا لأن المعلومات يستخدمها الأفراد الذين ليس لهم حق الحصول على البيانات التي أعدت منها هذه المعلومات. وكلما كانت تلك البيانات بعيدة عن الواقع ومجال التطبيق كلما زادت الحاجة والتفكير بدرجة أكبر من إمكانية التحقق. واعتبارها خاصة يجب توفيرها في مختلف المعلومات قبل أن تكون موضوعا للفحص الذي تتطلبه عملية تقييم المعلومات. وتستمد أهميتها من كونها ترتبط بوجود تعارض المصالح في عملية إعداد التقارير واتخاذ القرارات. ولقد أوضحت الدراسات المحاسبية مايلي:

إن خاصية قابلية التحقيق في المعلومات تمكن الأفراد المؤهلين الذين يعملون بصفة مستقلة عن بعضهم البعض من أن يتوصلوا بالضرورة إلى مقاييس أو نتائج متشابهة نتيجة لفحص نفس الأدلة أو البيانات أو السجلات وغيرها. وتحتاج قابلية التحقيق إلى تثبيتها على أسس تحكم الاعتراف والتبويب والتقييم للعناصر المختلفة والثبات في هذه العناصر، وتهتم بالدرجة الأولى بتوافر وكفاية الأدلة التي تشهد بصحة البيانات موضوع الاهتمام. وإنه لمن الممكن القول بأنه كلما زادت المسافة بين مستخدم المعلومات وبين مصدر إعدادها، ازدادت أهمية هذا المعيار، وكذلك الحال بالنسبة للتعارض في المصالح بينهما وبين معدي هذه المعلومات.

ج- **إمكانية التحديد الكمي:** وهي خاصية يجب توفرها في المعلومات لكي تكون قابلة للتقييم، وتعتبر أداء مميزا لها، وترتبط هذه الخاصية بتعيين الأرقام لتمثيل المعلومات التي تتضمنها التقارير، وتعتبر النقديت أكثر العناصر المألوفة في الاستخدام من طرف معظم المتعاملين، ولكنها لا تمثل العنصر الوحيد.

كما أن إمكانية التحديد الكمي تضيف منفعة نتيجة لتحويل المعلومات إلى معلومات أكثر فائدة. أما بالنسبة للتوجيهات الإرشادية اللازمة لتوصيل المعلومات المستخدمة وجودتها، يمكن حصر البعض منها في العناصر التالية(6):

- ملاءمة المعلومات في حد ذاتها لمختلف الاستخدامات المتوقعة للهيئات الداخلية أو الخارجية.
 - الإفصاح عن العلاقات الهامة خاصة داخل الوحدة الاقتصادية.
 - شمولية المعلومات للأحداث الاقتصادية ومختلف العمليات بالوحدة.
 - ثبات الممارسة وتطويرها وفقا لمتطلبات الوحدة وتسايرها مع المستجدات.
- ويستمد هذا الفرض قوته من عملية المراجعة التي تعتمد على البرهان المستمد جذوره من المنطق، وإن إمكانية الفحص والإثبات لمن أهم عناصر المنطق وهي التي تعطي لأشياء معنى، ومن ثم فإن قابلية الوثائق التي يتم إعدادها للفحص من طرف شخص له كفاءة وقدرة لإبداء رأي في صحتها، باعتبار أن الفحص هو الطريق المؤدي إلى الثقة في أي معلومة تم إعدادها(7):، وهذه الثقة قد تكون موجبة بمعنى أن المعلومات التي تم إعدادها صحيحة يطمئن إليها مستخدموها، أو تكون سالبة بمعنى أن المعلومات التي تم تقديمها للفحص تحوي أخطاء، وبالتالي لا يطمئن إليها مستخدموها، مما يؤدي إلى فكرة التعارض، فيخل بالتفسير الفعال للوحدة الاقتصادية والمنتظر تحقيقه.

***عدم وجود تعارض ضروري بين معد المعلومات في مصدرها وبين فاحصها.**

إنه لمن المتوقع وجود تبادل للمنفعة بين الأطراف المعدة للمعلومات وبين فاحصيها، فمعد المعلومات يعتمد في اتخاذ معظم قراراته على المعلومات المالية التي لها صلة برأي فاحصها، بغرض المحافظة على مصداقيتها. ومن ثم، فهو يستفيد من

المعلومات التي تم فحصها بدرجة أكبر من تلك التي لم يتم فحصها .

ويتضح من هذا الفرض أنه لا يوجد تعارض ضروري، ولكن ذلك لا يعني استحالة. فقد يكون هناك تعارض؛ كحالة إخفاء بعض البيانات من طرف مُعدّ المعلومات، وفي هذه الحالة يجب أن يكون الفاحص متيقظا لذلك.

*** خلو الوثائق المقدمة للفحص من أية أخطاء** وهذا الفرض ضروري لكونه يجعل عملية الفحص الاقتصادية وعملية في آن واحد؛ لأن عدم وجوده أو التخلي عنه يتطلب من فاحص المعلومات التوسع في اختباره، وأن يستقصي وراء كل شيء بالرغم من عدم وجود ما يثبت أنه سيكشف كل الأخطاء الواردة. إلا أن هذا الفرض يثير نقطة هامة، وهي مسؤولية الفاحص في اكتشاف الأخطاء، فوجوده سوف لا يساعد على اكتشاف الأخطاء غير العادية أو التواطئية.

ولكن عند وضوح هذه الأخطاء من خلال اختباره العادية، فإنه لا يكون له مبرر في حالة عدم كفاية الفحص الذي قام به ولم يكتشف ذلك. ولذا يطلب من الفاحص التركيز وتوفير العناية المطلوبة لعمله، لكي يكون لهذا الفرض قيمة حقيقية.

*** وجود نظام محكم للرقابة الداخلية:** لأن الأخطاء تكون دائما ممكنة الحدوث بالرغم من التحكم في أنظمة الرقابة الداخلية(8):.

إلا أن وجود نظام قوي وفعال يؤدي إلى تخفيض احتمال حدوث الغش وأوجه عدم الانتظام في بيانات الوحدة . فبدون وجود رقابة مجدية من السهل حدوث الأخطاء مما يجعل من الصعب إنتاج وثائق قابلة للتحقيق تساعد على إحداث عملية التعارض في المصالح. ولذا يقتضي ضرورة فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية القائم أو المعتمد في الوحدة موضع الفحص.

*** التطبيق المناسب للمبادئ المتعارف عنها يساعد على صدق الوثائق المنجزة .** بمعنى أن فاحص المعلومات يسترشد بهذه المبادئ كمؤشر للحكم على صدق المواقف المعينة، وفي الوقت نفسه تكون له سندا لتدعيم رأيه.

فيجب أن يهتم كل من الفاحص و مُعدّ المعلومات بتطبيق المبادئ المتعارف عنها والمقبولة قبولا عاما لعرض القوائم المالية بصورة عادلة؛ لأن المجتمع سيستفيد من عدالة هذا العرض في الأجل الطويل، نتيجة لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وتحقيق التسيير الفعال للتخصيص الأمثل للموارد.

إلا أن هذا لا يمنع من قيام تعارض بينهما لعدة أسباب، أهمها(9):

أن ظاهرة إخفاء البيانات قد تبرز أوجه قصور معينة لديها تساعد على ظهور التعارض في المصالح.

و لذلك، يجب على الفاحص عند تجميعه للأدلة أن يمارس قدرا من الحذر في البيانات للحكم على صحتها أو عدم صحتها.

وما يجب أن نفكر فيه هو عندما تكون هذه المبادئ المتعارف عنها والمعمول به غير مجدية أو غير منصوص عنها على الإطلاق؟

3.2. عدم قابلية المعلومات المقدمة للفحص والتحقيق(10):

إذا كانت العمليات أو الأحداث أو عملية إعداد هذه المعلومات على درجة كبيرة من التعقيد ، فسوف يجد مستخدم المعلومات صعوبة متزايدة وربما استحالة في إشباع ذاته بالمستوي المرضي من جودة المعلومات التي يحصل عليها أيضا حينما تصبح العمليات والأحداث أكثر تعقيدا ، فسوف تزيد احتمالات الأخطاء غيرا المقصودة في المعلومات. وفي مثل هذه الحالات يتطلب وجود خبرة لإعداد المعلومات والتحقق منها والزيادة في جودتها لمستوي معين يطمئن من خلاله الأعوان الاقتصاديين سواء داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها حتى ولو كانوا ذوي معرفة متوسطة.

4.2. الفصل بين مستخدم المعلومات ومعد المعلومات(11):

إذا افترضنا أن لمستخدم المعلومات قدرة على التوصل إلى خلاصة عن جود المعلومات المتحصل عليها من خلال جهوده الذاتية المباشرة، وله أيضا الرغبة في ذلك لما يتوقعه من نتائج، إذا افترضنا ذلك، فإنه سيكون من غير الممكن قيامه بذلك لموانع قانونية أو مؤسساتية لقيامه بعملية الفحص والمراجعة بنفسه. وفي هذه الحالة يكون مخيرا بين تقبله لجودة

المعلومات بناء على ثقة يترتب عنها عدم تصوره لتعارض في المصالح، وإما الاعتماد على أطراف أخرى لمساعدته في تحديد جودة المعلومات التي يتسلمها.

بناء على هذا العوامل الأربعة وتفاعلها مع بعضها البعض بطريقة معينة ، فإنها كلما زادت تؤدي إلى (12):

-تزايد أهمية الملخصات الإعلامية المستقلة التي يتوصل إليها مستخدم المعلومات بالنسبة لجودة المعلومات التي تم إعدادها.
-تزايد الصعوبة التي يواجهها مستخدم المعلومات أثناء بحثه عن جودتها دون مساعدة خارجية.

الخلاصة:

من خلال ما سبق في عرضنا، فإن هذه العوامل تشكل في معظمها الحاجة لضمان تسهيل وظيفة شهادة التصديق من أجل طمأننة مستخدميها، والتي تتم من خلال عملية نظامية، تتضمن سلسلة من الخطوات المنطقية والمتراصة فيما بينها وهي -إتباع منهج موضوعي في الحصول على الأدلة وقرائن الإثبات، كإختيار أسس لعرض المعلومات وتقييم النتائج بدون تحيز أو إضرار بالغير، أو ضد الشخص أو الوحدة الاقتصادية التي تعد هذه المعلومات.

- إدراج معلومات حول أحداث وتصرفات اقتصادية يقدمها الفرد أو الوحدة الاقتصادية في شكل وثائق معمول بها ومتعارف عليها تشكل موضوع التقييم.

-درجة التطابق أو التوافق التام بين المعلومات التي تم إعدادها والتي تم الحصول عليها من العمليات، والمعايير الموضوعية المتعارف عنها، والمستخدمة في الحكم على صحة هذه المعلومات وما ينتج عنها من كشف مالية .

-توصيل النتائج بمعنى تقديم شهادة تصديق من طرف شخص ثالث بعد قيامه بعملية الفحص؛ أي التأكد من قياس العمليات وسلامتها من حيث التسجيل ، التحليل، التبويب .

بالإضافة إلى عملية التحقيق، وهي إمكانية الحكم على صلاحية الوثائق التي تم إعدادها في نهاية كل فترة.

يتم إعداد تقرير يقدم إلى مختلف الهيئات الداخلية والخارجية كأداة تساعد على الحكم لتقييم عملية التسيير وإصدار قرارات حالية و مستقبلية تتعلق بالوحدة الاقتصادية .

الهوامش

1-د.عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد السيد سرايا: الرقابة والمراجعة الداخلية 2001

2-د.احمد حلمي جمعة: التدقيق الحديث للحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،1999.

3-د.محمد بوتين: المراجعة ومراقبة الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية،2003.

4-Bernard Germond Audit Financier,Dunod ,1991,Paris .

5-د.على حافظ منصور، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية،29-30 أكتوبر 2001 جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

6-د.عوف محمد الكفراوي: الرقابة المالية، بين النظرية والتطبيق، مطبعة الانتصار،مصر، 2004.

7-Wild Etal ,McGraw-Hill

Financial Statement Analysis ,UAS.2005

8-محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي : المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 2002.

9-مجموعة النصوص التشريعية القانونية المتعلقة بضبط مهنة المحاسبة. وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية.

10-Elisabeth Godot ,et autres , Les métiers de L'audit ,imprimerie Darantiere,paris, France.2008

11-المجلة العربية للعلوم الإدارية : المجلد التاسع العدد الأول،2002.

12-المجلة العربية للعلوم الإدارية : المجلد العاشر العدد الأول،2003.

- - HAMID M.TEMMAR, L'analyse economique des projets, Office des publicqtions13 universitqire 2001.